

صاحب امتياز الجريدة ومحررها
برس شهاده

المدير المسؤول
المرکز نور قهرمان

مدير شؤون الجريدة
منا سمانه

العنوان التلغرافي
القدس «مرآة الشرق»

مِرَاة الشَّرْق

جريدة عربية سياسية حرة تصدر مرة في الاسبوع موقتاً

MERAAT AL-SHARK

الاشتراك السنوي

في سوريا - ٧٥ غرشاً

وفي سائر الجهات - ١٠٠ غرش

او خمس دولارات

«الدفع سلفاً»

الرسائل لا ترد لصاحبها نشرت او لم تنشر

الاعلانات يتفق عليها مع الادارة

٢٩ ذي الحجة ١٣٣٧

الاربعاء

القدس الشريف ٢٤ ايلول ١٩١٩

الحكومة والامة

لم تنقم امة في التاريخ على حكومتها نقمة الامة العربية على الحكومة التركية، ولم تشر امة بفرح قوت به عينها وانشرح له صدرها شعور الامة العربية يوم دخلت الجيوش البريطانية ظافرة منتصرة الى بلادها

ذلك اليوم هو اعظم يوم في تاريخها الزاهر المجيد، بل بدء حياتها الجديدة وعلامة استقلالها الذي نشدته بدماء ابنائها الابطال وادواح الجباية الذين ذهبوا ضحية الوطنية والبعد والحرية

احتلت الجيوش البريطانية البلاد وكانت قد احتلت القلوب قبل ذلك وغير الممالك ما بنت عروشها على القلوب لا على الاجساد لان الحكومة التي لا تبنى عرشها على القلوب لا يثبت بناؤها ولن يدوم ملكها. فنحن في هذه النظرية نغالف قول الشاعر

«و اعلى الممالك ما يبنى على الاسل»

على ان نليس الحق بالباطل امر لا يرضى به ذوق الوجدان الحي والمبادئ السامية. ان بين الحكومة والامة نقره حبذا لم تكن.

ولكنها نغرة لا تلبث ان تزول متى وجدت قلوباً غلظة

ورجالاً يهيمهم خير البلاد ومستقبلها وعمالاً صادقين

نحن لا يسعنا انكار هذه الحقيقة الساطعة ولا بد لنا من نشرها خدمة للتاريخ وللأمة التي تهتمنا مصالحها قبل كل شيء. ان في كتم الحقائق جريمة لا تقهر والمداهنة والرياء والتفاني من شأن ذوي النفوس المخطئة والاخلاص الساقط

لا نريد ان نملكنا الاوهام ولا نؤذي ان نبقى سائرين في الظلام. نريد ان نفتح عيوننا لتبصر النور ونغد ايدينا الى الحقائق فتمسكها وهذا امر لا يتأق لنا اذا خدعنا انفسنا وخدعنا غيرنا. للأمر ميازين تزان بها وميزاننا يجب ان يكون ميزان الحقيقة التي ينشدها كل مخلوق

اما اسباب هذه الغرة فلا بد من ان تكون اما من الحكومة وذلك لانها حكومة عسكرية وادارتها عرقية او لان بعض عاملها قليلو الاختبار في مسألة الحكم او لان عوائدهم وتربيتهم وتقاليدهم غير عوائد الامة وتقاليدها وتربيتها او لانها لا تزال تنظر الى البلاد كبلاد عدو بدليل قولها «د بلاد العدو المحتل» الى اخر ما هنالك من الاسباب واما ان يكون السبب من الامة نفسها ذلك لان الامة غريبة عن الحكومة لا تعرف لغتها لتوقها على الدقيق والجليل

من امورها، او لانها كانت تنتظر من الحكومة مساعدات عمرانية واقتصادية كثيرة والحالة الحربية وقفت دون ذلك او لانها اعتقدت في قلبها ان الحكومة تساعد قريباً من الناس دون الفريق الاخر الى غير ذلك من الاسباب. واما ان يكون السبب من الحكومة والامة معاً

الجريدة لا تنوي البحث في

هذا الموضوع لانه موضوع دقيق واسع الاطراف لا يستطيع احد احد ان يأخذ المسؤولية في التعرض له مخافة ان يزل القلم فيذكر اسباباً لم تقع او ليست من الاهمية بشي. وانما هي تفتح اعينها لكل من احس من نفسه الكفاية للخوض فيه، آمله من ان تكون الكتابة بلهجة الاعتدال والحكمة والروية

واننا نقترح في الوقت نفسه تأليف لجنة من المفكرين لدرس هذا الموضوع، لان بقاء الحال على هذا المتوال امر يضر بالامة ويؤخر في حياة البلاد الاستقلالية

لا غنى للحكومة عن الامة ولا غنى للامة عن الحكومة ايضاً.

فازالة سوء التفاهم من بينهما امر جوهري في سياسة هذه البلاد لان سوء التفاهم يولد مشاكل واضطرابات لا تجدي الامة نفعاً. البلاد تحتاج الى السكينة والراحة والعدل وتبادل الثقة بين الهيئة الحاكمة والحكومة

ولا تبلغ هذه المرتبة الا اذا زال كل نفور من بينهما وسارت الحكومة والامة جنباً الى جنب سيراً يرافقه الاخلاص والمحبة والاتحاد. وهذا امر نرجو ان تتوفق اللجنة الى عمله ان شاء الله

مسألة اجارات البيوت

يقولون ان الظلم بالسوية عدل وهو قول صحيح اذا لم يتوزع العدل على السواء

ليست حامية الامة الى قوانين كثيرة مرنة يذهب الحاكم في تأويلها ما شاءت الاستمزازات والكنائيات والغايات، بل حاجتنا الى قوانين بسيطة لا تحتاج الى تأويل قط

يجب ان يكون القانون قانوناً يتساوى امامه الامير والفقير والغني والفقير لان جميع الامة واحدة تجاه القانون واذا لم يكن كذلك ففي القوانين نقص لا ترضى به الحكومات العادلة المستنيرة

سنت الحكومة قانوناً في مسألة الاجارات يختلف فيه في المدينة الواحدة عن المدينة الاخرى ولعل في الامر حكمة لا نعلمها. والقانون نفسه لا ينطبق على ابنة البلدية والوقف اذ لها الحياز برفع

24- 9-1919
Pgs. 2-4 Missing